خرج منها قبل الوقت عمدا بين ان يكون لتعميم وتحريمها او لا كما هو ظاهر اطلاق كلام الاصحاب ولعله
على معتقد عدم دخول الوقت ثم انكشف وقوعها باجمعها في الوقت فصحيح بالبطلان
ح وهو حسن لو اعتقد المنع اما لو اعتقد جوازه للشبهة ففيه اشكال بل احتمال الصحة
ح في غاية القوة وكيف كان فلا ينبغي ترك الاحتياط ومن اتى بالصلوة باجمعها
قبل الوقت ناسيا بطلت كما مر جوابه وفسر الناسي جماعة بالناسي لاثبات الوقت وقالوا
بالفرق بعين على من جرت عبر العقلة حال عدم حضور الوقت بالبال والحكم على كلا
التقديرين صحيح ولو شرع في الصلوة قبل دخول الوقت ناسيا ثم تنبها فيه فصحح جماعة
بان صلوته بتطلح وان جماعة القول بالصحة والاقرب عندي هو القول الاول وعليه
لا فرق بين ان يكون الوقع خارج الوقت معظم الصلوة او قبل او وقع شئ من اكثيرة
الاحرام للزم الفساد واما البقية وصح بعض الاصحاب بانها كاكثيرة ان قلنا بانها جزء
والا فلا لو سلم ناسيا فانكشف وقوعها باجمعها في الوقت فالاقرب الصحة بل معنى
عبر الناسي وفاق الجماعة ولو اتى بالصلوة باجمعها قبل الوقت جاهلا بطلت صلوته كما
مر قوله والجاهل هنا يعم الجاهل بالحكم بوجوب اعات الوقت وكون الصلوة موقتة
والجاهل بالموضوع وهو الشاك في دخول الوقت والجاهل بتفصيل الاوقات مع علمه
جمالا بوجوب الايقاع في الوقت والجاهل بالحكم الصلوة قبل الوقت وبما يستفاد مما
ذكرناه من جماعة فلا يجوز للشاك في دخول الوقت التلبس بالصلوة الموقتة كما صرح به جماعة
ولو شرع الجاهل وقطع بالصلوة قبل الوقت وتنبها فيه بطلت صلوته كما صرح به جماعة وحكي
عن بعض القول بالصحة وهو ضعيف ولا فرق في الخارج بين ان يكون معظم الصلوة
ولا ولو كان خرج من اكثيرة الاحرام كما صرح به بعض وصرح بالحاق البقية به على القول بجزئيتها

وبا

ويا لعدم على القول بشرطيتها والجاهل بالحكم اذا صلى ثم تنبه ووقوع صلوته باسرها
في الوقت فهل يصح صلوته صرح الاصحاب فيه فذهب جماعة الا انها تصح
واخرون الى انها تصح وهذه المسئلة في غاية الاشكال فلا ينبغي ترك الاحتياط وكل
القول الثاني عندي اقرب وان اتى العالم بالحكم بالصلوة حين الشك في دخول الوقت
ثم تيقن وقوعها في الوقت فهل تصح صلوته صرح الاكثر بالثاني جماعة واحتمال الصحة
عندي فيما اذا اعتقد جواز التلبس بالصلوة حين الشك في الوقت شبهة في غاية القوة
ولا كون الاحتياط لا ينبغي تركه واذا اتى بالصلوة باسرها قبل الوقت لظنه عدم الاتيان
بها وهو وكان ذلك الظن مما يجوز الاعتماد عليه في الحكم بدخول الوقت فهل تبطل
هذا الصلوة ويجب عليه اعادتها اذا انكشف الخطاء اولا المعتمد هو الاول وانظر
فيما لا خلاف فيه ويكفي هنا الظن المعتبر شرعا بالمعتبر واذا تبين مطابقة الظن للواقع
وكان معتبرا شرعا فلا اشكال في عدم لزوم الاعادة وصحة الصلوة كما صرح به جماعة بل
الظاهر مما لا خلاف فيه واذا لم يكن معتبرا شرعا ففي الصحة وجه فلا اشكال فلا ينبغي ترك
الاحتياط واذا حكم بفساد الصلوة باعتبار وقوعها او وقوع شئ منها قبل الوقت وجب
اعادتها في الوقت وان لم يعد بها في الوقت فالظاهر وجوب قضائها واذا تبين في اثناء
الصلوة الفساد قطعها واذا امكن من تحصيل العلم بالوقت لا باعتبار اما خبر ولم يكن فيه
ضرر ولا حرج فهل يجوز له الاعتماد على الظن ح او لا يجب تحصيل العلم به صرح المعظم
بالثاني وينظر من يجوز الاعتماد على الظن بالاول وهو ضعيف بل المعتبر ما عليه المعظم ولو لم
يتمكن من تحصيل العلم بالوقت فظن ولو بتباعد الصلوة مدة طويلة فينبغي الاعتماد على الظن
به ولو لم يتمكن من تحصيل العلم الا بتباعد الصلوة مدة طويلة والتزم زمانا كثيرا فهل يجب

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)